في هذا العدد

معضلة وطنية

يعاني لبنان وحده على شاطىء المتوسط من ازمة تزايد الوجود الاجنبي على ارضه، ومن كل الجنسيات وبنسب متفاوتة، نتيجة انعكاسات الحروب التي شهدها الاقليم وتداعياتها السلبية، وكان آخرها الاحداث التي اندلعت في سوريا منذ العام 2011، والتي ما زالت ترددداتها تتسرب الى لبنان، وتنفلش على كامل جغرافيته، بحيث لم تستثن منها بقعة واحدة. وقد ترافقت هذه الحروب مع خلافات لبنانية – لبنانية، افقيا وعموديا وعلى كل المستويات، لم نزل حتى اليوم نشهد عليها، نشارك فيها، ثم نطالب العالم بأن يساعدنا، في وقت نمعن في التفتيش عن ادنى علامات الاختلاف لإستيقاظها واستثمارها.

تراكم الوجود الاجنبي في لبنان نتيجة استقدام اليد العاملة على انواعها اولا من كل اصقاع الارض، واللجوء الفلسطيني منذ العام 1948 ثانيا، يضاف اليهما ثالثا النزوح السوري. وقد شكل هذا "الوجود المثلث" حالة مستعصية يمكنها وصفها بـ"المعضلة الوطنية" التي ستكون لها انعكاسات مستقبلية خطيرة على الشعب والدولة ومؤسساتها. في حين لم يعد لبنان في واقعه الحالي والمتجمد منذ سبعينات القرن الماضي قادرا على تحمل تبعاته المختلفة واكلافه التي تتخطى بأشواط بعيدة قدراته، حيث انه عندما كان في عافيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقدية، كان يئن من العبء، فكيف الحال والبلد بلغ النزع الاخير؛ ويكاد، في حال لم يتم انقاذه، ان يلفظ انفاسه الاخيرة في ظل فراغ رئاسي قاتل، واضمحلال لسلطاته، وانهيار لمؤسساته التي نشاهدها بألم وهي تتآكل حتى العظم.

ما يحصل في لبنان جراء هذا الوجود "المثلث الاضلع"، الذي يتضخم اكثر فاكثر ويثبت في الارض ويتجذر مع الوقت، اضف اليه التهديدات المتأتية من العدو الاسرائيلي ومن الارهاب التكفيري، كلها عوامل خطرة يتحمل مسؤوليتها الجميع. وفي ظل الاستنكاف العام واللامبالاة، يفرض الواجب على كل السطات الرسمية والدينية والمدنية، ان تواجه هذه الاخطار التوافق في ما بينها لاستشراف الحلول وانقاذ الوطن، وليس توزيع المسؤوليات والتهم وتقاذفها على بعضهم وهم يغرقون.

ان الشكوى المتعاظمة التي يطلقها اللبنانيون من جراء المعضلة واعبائها المتعددة، هي شكوى مشروعة، مبررة، مفهومة وواضحة، توجب معاينتها بعين العقل من خلال خطط قابلة للتنفيذ، تقوم بها الدولة اللبنانية بالتنسيق مع الامم المتحدة والمجتمعَين الغربي والعربي، وبالترتيب مع الدولة السورية.

تقوم المديرية العامة للامن العام بأدوار ووظائف اساسية على مستوى الوطن، ضمن صلاحياتها، وما اناطه بها القانون لمعالجة المشاكل واحتوائها بما تسمح به الامكانات البشرية والادارية واللوجستية. فهي كانت ولا تزال، اذن الدولة وعينها وعقلها في جمع المعطيات والمعلومات لاستقرائها وتحليلها ووضع التوصيات والاقتراحات في شأنها امام السلطة التنفيذية للمساعدة في اجتراح الحلول وصوغ القرارات التي تساعد في المحافظة على النظام. كما تطبق المديرية سياسة الامن الاستباقي في كشف العمليات والخطط الارهابية قبل تنفيذها، وكان لها في هذا الشأن جولات تمكن امنيّوها من تعطيل عدد لا يستهان منها. وقد رتّب خط التماس المباشر مع العدو الاسرائيلي على الامن العام مهاما خطيرة ومتقدمة لجهة كشف عملائه، وصدّ محاولات اختراق الساحة اللبنانية بهدف زعزعة الامن وتخريب الصيغة اللبنانية الفريدة في هذا الشرق وفي العالم، وافقاد لبنان دوره الرسالي على المستوى الدولي، وهذا الخطر يوازيه خطر مواجهة التنظيمات الارهابية.

ان المعضلة الثلاثية، ليست مشكلة سياسية فقط، بل جملة مشاكل من طبيعة متشابكة: امنية ـ اقتصادية - مالية ـ اجتماعية - وجودية وكيانية. وفي هذا الاطار، تبقى المسؤولية على المستويات السياسية والكيانية مرتبطة بالقرار "الهام والضخم" على مستوى المسؤولين من دون استثناء. الانهيار الذي يتحدث عنه الجميع، صار يستدعي تداعيا من الجميع للعمل على النهوض. فمتى ينتهي هذا الصمت الرهيب فيما الشغور يجتاح كل شيء والافلاس السياسي والمالي والنقدي صار سمة عامة لكيان نتغنى به؟

اما آن الاوان لصحوة عامة لصالح انقاذ وطن وبناء ودولة؟

"الامن العام"